

Distr.: General  
1 February 2019  
Arabic  
Original: English



## التقرير الثامن للأمين العام عن التهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

### أولا - مقدمة

١ - حينما اتخذ مجلس الأمن قراره ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، أعرب آنذاك عن تصميمه على التصدي لما يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش) والمربطون به من أفراد وجماعات من تهديد للسلام والأمن الدوليين. وفي الفقرة ٩٧ من ذلك القرار، طلب المجلس إلى أن أقدم تقريرا أوليا يُعدُّ على صعيد استراتيجي بشأن هذا التهديد، تعقبه بعد ذلك تقارير تُقدّم كل أربعة أشهر عن آخر المستجدات. وفي القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، طلب إلى المجلس أن أوصل تقديم تقارير من مستوى استراتيجي، كل ستة أشهر، تبيّن خطورة التهديد المشار إليه، ونطاق مختلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

٢ - وهذا التقرير هو تقرير الثامن عن التهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للسلام والأمن الدوليين<sup>(١)</sup>. وقد أعدته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات<sup>(٢)</sup>، بالتعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب وغيره من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

٣ - ويبرز التقرير أن تنظيم الدولة الإسلامية، رغم تحوله إلى شبكة سرية حتى في العراق والجمهورية العربية السورية، لا يزال يشكل تهديدا باعتبارها تنظيما عالميا بقيادة مركزية. ويسهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون أو المنتقلون أو المفرج عنهم في زيادة حدة هذا التهديد. وواصلت الأمم المتحدة دعمها للدول الأعضاء من أجل مواجهة هذا التهديد المتغير.

(١) انظر S/2016/501، و S/2016/830، و S/2017/97، و S/2017/467، و S/2018/80، و S/2018/770.

(٢) فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات.



## ثانياً - تقييم التهديدات

### ألف - لمحة عامة عن التهديدات

٤ - ما زال أبو بكر البغدادي<sup>(٣)</sup> يقود تنظيم الدولة الإسلامية، لكن القيادة العليا للتنظيم أصبحت مختزلة في مجموعة متناثرة يحاول كل عضو من أعضائها القلة جاهداً تنفيذ عدد من المهام الأساسية، التي لا يمكن بدونها لشبكة التنظيم أن تستمر، ومنها على سبيل المثال الشؤون المالية واللوجستية والعسكرية والاستخباراتية والأمنية والعقائدية والإعلامية<sup>(٤)</sup>.

٥ - وتحوّل تنظيم الدولة الإسلامية إلى حد بعيد إلى شبكة سرية في العراق، حيث تعطى الأولوية للعمليات المحلية. ويمرّ التنظيم حالياً بمرحلة انتقال وتكيف وتوحيد للصفوف. ويقوم بتنظيم الخلايا على صعيد المحافظات، مع تكرار المهام القيادية الأساسية. ويُتوقع أن تحقّق شبكات التنظيم على صعيد المحافظات الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية، رغم أنها ما زالت تتلقى جزءاً محدوداً من التمويل من القيادة المركزية<sup>(٥)</sup>.

٦ - وتلقّت شبكة التنظيم في العراق بعض التعزيزات من خلال تدفق مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من الجمهورية العربية السورية. ويتوقع بعض الدول الأعضاء أن تتحول الشبكة السورية بدورها إلى شبكة تشبه مثلتها في العراق. وأظهر تنظيم الدولة الإسلامية، في كلا البلدين، رغبته في تأجيج التوتر الطائفي وتصوير نفسه على أنه حامل لواء المجتمعات المحلية المهمشة. وتحدّد وثيقة حصلت عليها إحدى الدول الأعضاء أهداف التنظيم لفترة ما بعد الخلافة فيما يلي: تقويض أنشطة تحقيق الاستقرار والتعمير، واستهداف جهود إعادة بناء البنية التحتية، وإحباط الجهود المبذولة لتحقيق التقدم الاقتصادي عموماً. ويُتوقع أن يظل مركز ثقل التنظيم في العراق والجمهورية العربية السورية.

٧ - وعلى الصعيد العالمي، كان عدد الهجمات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في عام ٢٠١٨ أقل بكثير من عدد الهجمات التي وقعت في عام ٢٠١٧. فقد تراجع بشدّة عدد الهجمات الناجحة الموجهة دولياً من مستويات عامي ٢٠١٥-٢٠١٦، حين بلغت العمليات الخارجية للتنظيم ذروتها. غير أن الدول الأعضاء ما زالت قلقة إزاء استمرار النية الصريحة لقيادة التنظيم في التشجيع على شن الهجمات، وإزاء الطابع العشوائي للهجمات المستوحاة من التنظيم، مما يجعل الوقاية منها أمراً مستعصياً.

٨ - ويعزى أيضاً تراجع الهجمات والمؤامرات الدولية إلى تناقص عدد أفراد تنظيم الدولة الإسلامية. وقد يكون الضرر الذي لحق باسم التنظيم من جراء الهزيمة العسكرية التي مُني بها تدريجياً سبباً من الأسباب التي تحد من قدرته على تشكيل تهديد دولي. غير أن التنظيم ما زال إلى حد بعيد الجماعة الإرهابية الدولية الأكثر دينامية، وهو على الأرجح التنظيم الأقدر على شن هجوم معقد وواسع النطاق في المستقبل القريب. وما زال التنظيم مهتماً بمهاجمة قطاع الطيران وباستخدام المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية<sup>(٦)</sup>.

(٣) مدرج في القائمة باسم إبراهيم عواد إبراهيم علي البدر السامرائي (QDi.299).

(٤) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٥) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٦) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

٩ - ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية تنظيماً عالمياً بقيادة مركزية. وسيواصل تقديم الموارد والتعليمات للجماعات المنتسبة إليه وفق ما تسمح به قدراته المحدودة، لأن منتهى ما يتمناه هو إثبات أهميته والمطالبة بمركز القيادة في "الخلافة العالمية". وإذا تمكّن التنظيم من إيجاد بيئة مواتية مرة أخرى واستثمر مجدداً في التخطيط للعمليات الخارجية، فينبغي حينئذ توقع ظهور الهجمات الموجهة من جديد<sup>(٧)</sup>.

١٠ - وفي الوقت نفسه، فإن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يغادرون منطقة النزاع، أو أولئك العائدين من قبل الذين يستأنفون نشاطهم بعد الإفراج عنهم من السجن أو لأسباب أخرى، سيزيدون من حدة التهديد. ويكتسي التعامل مع معاليهم صعوبة خاصة. فالنساء المتطرفات والفُصّر المصابون بصدمات نفسية قد يشكلون أيضاً تهديداً خطيراً.

١١ - وفيما يتعلق بالمنتقلين من منطقة النزاع الرئيسية، فإن القليل منهم نسبياً أصبح نشطاً في ساحات نزاع أخرى. ذلك أن معظم المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينضمون إلى الجماعات الإقليمية المنتسبة للتنظيم، وأعدادهم محدودة نسبياً، يأتون من داخل المنطقة المعنية نفسها. وبعض "المسافرين المحبطين" الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى منطقة النزاع الرئيسية، وجههم التنظيم إلى أماكن أخرى أو توجهوا إليها من تلقاء أنفسهم، بعد الاختباء لفترة معينة في مكان عبور في بعض الأحيان. وتتوقع الدول الأعضاء أن يبدي المقاتلون الإرهابيون الأجانب في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية وغيرهم من الإرهابيين مرونة في التنقل بين الجماعات، وهو ما من شأنه أن يعزز صفوف الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة أو يولّد تشكيلات أو أسماء جديدة<sup>(٨)</sup>.

١٢ - وتفيد تقارير بعض الدول الأعضاء بأن تنظيم الدولة الإسلامية ما زال بإمكانه الوصول إلى احتياطات مالية تتراوح بين ٥٠ مليون دولار و ٣٠٠ مليون دولار. ورغم أن خسارة الأراضي قد أفقدت التنظيم بعض مصادر الإيرادات، فإنها أدت في المقابل إلى تقليص التزاماته، ويُتوقع أن يكون قادراً على مواصلة عملياته.

١٣ - وحددت التقارير بأن تنظيم الدولة الإسلامية حَزَنَ أموالاً نقدية بالجملة في منطقتيها الرئيسية وهرب بعضها إلى بلدان مجاورة لحفظها في مكان آمن. ويفاد أيضاً بأنه استثمر بعض احتياطاته في مؤسسات تجارية مشروعة. ولم يعد بإمكان التنظيم الوصول بسهولة إلى مناطق إنتاج النفط في شرق الجمهورية العربية السورية من أجل استخراجها مباشرة، لذلك فهو يلجأ إلى ابتزاز شحنات النفط التي استخراجها غيره للحصول على مزيد من الإيرادات. وتفيد التقارير بأن جزءاً كبيراً من الأصول المالية للتنظيم مخفي لخدمة هدف استراتيجي يتمثل في تمويل هجمات أوسع نطاقاً بمجرد أن تسنح الفرصة بذلك مجدداً.

١٤ - ويُتوقع أن تكون خلايا التنظيم قادرة على توفير التمويل الذاتي وعلى إعالة نفسها من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة، منها الابتزاز أو الاختطاف طلباً للقدية أو غير ذلك من الأنشطة الإجرامية. وتفيد بعض التقارير بأن الجماعة تحتفظ بمعلومات استخباراتية عن المجتمعات المحلية يمكن أن تستخدمها

(٧) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٨) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

مستقبلا في جهودها الرامية إلى ابتزاز الأموال أو الحصول عليها بوسائل أخرى من المناطق التي كانت تحت سيطرتها في السابق.

١٥ - وحددت التقارير بأن لدى تنظيم الدولة الإسلامية خبرات في مجالي التمويل وتكنولوجيا المعلومات يمكن استغلالها في خدمة أهداف الجماعة. وتظل منشآت الخدمات المالية غير المسجلة الوسيلة الرئيسية للتنظيم في تحويل أمواله، في حين يفاد بأن محلات بيع وشراء الذهب هي أيضا مصدر من مصادر التدفقات المالية غير المشروعة للتنظيم.

١٦ - وسلط عدد من الدول الأعضاء الضوء على البيانات الصادرة عن التنظيم، التي تشجع على استخدام التكنولوجيات المالية الجديدة، بما في ذلك العملات المشفرة. غير أن الدول الأعضاء تعتبر أن هذه العملات لا تشكل بعد مصدرا رئيسيا من مصادر إيرادات التنظيم<sup>(٩)</sup>.

## باء - الاتجاهات الإقليمية

### ١ - الشرق الأوسط

١٧ - أُجبر تنظيم الدولة الإسلامية، من جراء ما تكبده من خسائر عسكرية، على التخلي مؤقتا عن فكرة حكم "خلافة" ممتدة على نطاق جغرافي، لكن التنظيم ما زال يتطلع إلى تحقيق هذا المسعى على المدى البعيد ويواصل إعلان ذلك عبر الإنترنت. وتفيد التقارير بأن التنظيم ما زال تحت إمرته عدد يتراوح بين ١٤ ٠٠٠ و ١٨ ٠٠٠ من المقاتلين في العراق والجمهورية العربية السورية، بما في ذلك نحو ٣ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويُعتقد بأن هناك حوالي ١ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جنسيات مختلفة، وأحيانا غير محددة، رهن الاعتقال في العراق. وثمة عددا متزايدا، يقدر حاليا بنحو ١ ٠٠٠ من المقاتلين وأكثر من ٥٠٠ من المعالين، قيد الاحتجاز في شمال شرق الجمهورية العربية السورية.

١٨ - وتفيد التقارير بأن ٣ ٠٠٠ تقريبا من مقاتلي التنظيم المسلحين ينشطون حاليا في العراق، في حين يقدر عددهم في بعض التقارير بأكثر من ذلك. وتفيد التقارير بأن التهديد المتبقي في العراق مصدره العناصر المحلية المتبقية من التنظيم والمقاتلون الذين يعبرون الحدود قادمين من الجمهورية العربية السورية بحثا عن ملاذ آمن في صحراء محافظتي الأنبار ونيوى. وفي منتصف عام ٢٠١٨، نجح التنظيم في إقامة نقاط تفتيش شمال العراق ونصب كمين للقوات العراقية المنتشرة في المنطقة. وفي محافظتي ديالى وصلاح الدين، تنفيذ التقارير بقيام مجموعات صغيرة من مقاتلي التنظيم بأنشطة مراقبة.

١٩ - ويبدو أن خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق تخطط لأنشطة الغرض منها تقويض السلطة الحكومية، وتهيئة مناخ تعمه الفوضى، وإفشال المصالحة بين مختلف مكونات المجتمع، ورفع تكلفة جهود التعمير ومكافحة الإرهاب<sup>(١٠)</sup>. وتشمل هذه الأنشطة الاختطاف طلباً للهدية، واغتيال القادة المحليين، واستهداف مرافق الدولة وخدماتها.

(٩) أعلنت وزارة العدل بالولايات المتحدة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إقرار امرأة بارتكاب جرم بشرائها بيتكوين وعمليات مشفرة أخرى تبلغ قيمتها ٦٢ ٠٠٠ دولار، والشروع في تحويلها برقيا إلى شركات وهمية يستخدمها التنظيم واجهة له (Department of Justice, Office of Public Affairs, "New York Woman Pleads Guilty to Providing Material Support to ISIS", 26 November 2018).

(١٠) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

٢٠ - ومن الشواغل الأخرى المتعلقة بنزعة التطرف وجود عدد هائل من المشردين داخليا. وقد لوحظت خلايا تابعة للتنظيم وهي تسعى إلى دخول مخيمات المشردين داخليا بهدف تلقين العقائد والتجنيد، مع التركيز على المشردين المنحدرين من محافظات ديالى وصلاح الدين ونيوى. وقد حُدِّدت السجون ومرافق الاحتجاز العراقية الشديدة الاكتظاظ على أنها أيضا من مصادر التطرف المحتملة.

٢١ - وفي العراق، يُعتقد بأن ١٣ ٠٠٠ من المُصَّر حتى سن الثانية عشرة لا تُعرف جنسيتهم لأن أوراقهم الثبوتية غير متاحة أو لأنهم لم يدرجوا إطلاقا ضمن سجل المواليد. وقد يكون بعض هؤلاء من والدين عراقيين، أما بالنسبة للبعض الآخر فقد يكون أحد الوالدين أو كلاهما أجنبيًا<sup>(١١)</sup>. وتنظر الدول الأعضاء إلى هذا الأمر على أنه يشكل تحديا يواجهه جيلا بأكمله، حيث إن عدم إدماج هؤلاء الأشخاص في المجتمع يمكن أن يؤدي إلى نشوء تهديدات جديدة في أي وقت على مدى ٢٠ سنة المقبلة. ولا تزال بعض الدول الأعضاء ترى أن البلدان التي ينحدر منها هؤلاء الأشخاص وتلك التي يحملون جنسيتها لا تتحمل نصيبها العادل من المسؤولية عن مساعدة البلدان التي يحتجز لديها هؤلاء في تسريع البت في ملفاتهم وفقا للإجراءات القانونية الواجبة.

٢٢ - وفي الجمهورية العربية السورية، فإن المنطقة الوحيدة التي ما زالت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية هي المنطقة الواقعة حول بلدة هجين في وسط وادي نهر الفرات، بالقرب من الحدود العراقية. ويتخذ ثلاثة آلاف أو أكثر من المقاتلين، ومعظمهم من العراقيين، من تلك المنطقة معقلا لهم. وبفعل الضغط العسكري المتواصل، حاول بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتبقين الفرار شمالا، لكن السلطات تعترض وتحتجز العديد منهم قبل وصولهم إلى الحدود. ويقوم بعض عناصر الوحدة العراقية بعبور الحدود في مجموعات صغيرة إلى العراق، ثم يتجمعون هناك.

٢٣ - وواصلت الدول الأعضاء تسليط الضوء على التهديد الذي تشكّله المنظومات الجوية غير المأهولة داخل منطقة النزاع، والتهديد الذي يطرحه على الصعيد العالمي التسليح المستوحى من التنظيم للطائرات التجارية المسيرة من دون طيار. وتفيد التقارير أيضا بأن تنظيم الدولة الإسلامية الأم ما زال يشتري طائرات مسيرة من دون طيار عن طريق شبكة مشتريات معقدة مكونة من خلايا صغيرة منتشرة عبر العديد من البلدان. وقد تم تفكيك شبكة من هذه الشبكات، كانت ضالعة في شحن الطائرات المسيرة من دون طيار انطلاقا من أوروبا الغربية إلى العراق عبر تركيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨<sup>(١٢)</sup>.

٢٤ - وما زال تنظيم الدولة الإسلامية الأم مجهزا تجهيزا جيدا بالأسلحة منذ زمن ما يسمى بـ "الخلافة"<sup>(١٣)</sup>. وما زالت خطوط التمويل قائمة وتمد الجماعات الإرهابية في منطقة النزاع بالأسلحة، بما في ذلك الرشاشات الخفيفة المصنّعة بموجب تراخيص منتهية الصلاحية. وقد أُبلغ عن حالات نقل شحنات من الأسلحة من بلدان أوروبا الشرقية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك حالات تحويل وجهة أسلحة مخصّصة لمستخدمين نهائيين شرعيين. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الدول الأعضاء تسليط الضوء على التهديد الذي تشكّله الأجهزة المتفجرة اليدوية المصنوعة من مفجّرات حُوِّلت

(١١) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٢) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٣) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

وجهتها وسلائف كيميائية متاحة في الأسواق. وقد استُخدمت هذه السلائف، عوض الذخيرة العسكرية، في معظم المحطات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي وقعت في العراق خلال الفترة قيد الاستعراض.

٢٥ - ورغم التفاهم المتبادل بعدم التدخل الذي كان قائما بين تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (QDe.129) وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن منذ عام ٢٠١٤، فقد اندلع نزاع محلي بينهما في تموز/يوليه ٢٠١٨ في محافظة البيضاء. وأدى ذلك إلى طرد تنظيم الدولة الإسلامية من معظم معاقله في تلك المحافظة. غير أن بعض التنسيق التكتيكي المحلي ما زال قائما بين تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات المسلحة في اليمن.

٢٦ - ولم يتبق لدى تنظيم الدولة الإسلامية الآن سوى عدد قليل من معسكرات التدريب المتنقلة وعدد متضائل من المقاتلين في جميع أنحاء اليمن، ومعظمهم يتمركزون في منطقة الظهرة في محافظة الجوف. ويكافح التنظيم أيضا من أجل الحفاظ على موطئ قدم على جبهة القيفة في محافظة البيضاء. وتتمثل حاليا أنشطة التنظيم في البيضاء أساسا في حماية زعماء التنظيم وأفراد أسرهم. ولا يتجه الآن إلى اليمن للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو غيره من الجماعات الإرهابية سوى عدد قليل نسبيا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتفيد التقارير بأن تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن يعتمد على الدعم الخارجي لتمويل عملياته.

## ٢ - أفريقيا

٢٧ - في ليبيا، ما زال تنظيم الدولة الإسلامية يشكّل تهديدا. ورغم انخفاض العدد الإجمالي لمقاتلي التنظيم، فإنهم ما زالوا يحتفظون بمنطقة عمليات موسعة في البلد، تمتد على طول الساحل بين أجدابيا وطرابلس وتمتد جنوبا صوب محافظتي سبها والكفرة<sup>(١٤)</sup>. وغالبا ما يشنّ التنظيم هجمات على مراكز الشرطة داخل المدن من أجل إظهار قوته وتأمين الأسلحة. وقد تكرر هذا الأسلوب في العديد من المواقع الحضرية<sup>(١٥)</sup>.

٢٨ - ونفذ تنظيم الدولة الإسلامية هجمات كبيرة ضد مقر المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس في أيلول/سبتمبر، وضد حقل المبروك النفطي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وهو ما يعني أن المنشآت النفطية ستظل هدفا محتملا للتنظيم<sup>(١٦)</sup>. ويشكّل أيضا، على نحو متزايد، اختطاف الأعيان المحليين طلباً للفدية مصدرا من مصادر دخل التنظيم. كما أن التنظيم عرض، مرة واحدة على الأقل، الإفراج عن المختطفين مقابل إطلاق سراح بعض كوادره المحتجزين<sup>(١٧)</sup>.

٢٩ - وفي أماكن أخرى من شمال أفريقيا، ربما لا تزال هناك مجموعة غير نشطة إلى حد ما، مكونة من حوالي ٣٠ مقاتلا من المقاتلين المنتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية، في جبال غرب تونس. واستمرت العمليات العسكرية في سيناء ضد جماعة أنصار بيت المقدس، التي أعلنت البيعة لأبي بكر البغدادي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ولا ترى الدول الأعضاء أي تغيير ملحوظ في عدد المقاتلين المنتسبين للجماعة في سيناء منذ أوائل عام ٢٠١٨ (انظر S/2018/705، الفقرة ٣٣).

(١٤) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٥) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٦) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٧) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

٣٠ - ويشكّل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى تهديداً أقل حدة في منطقة الساحل، بالمقارنة مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QDe.159). ويعمل هذا التنظيم، الذي يقدر عدد مقاتليه بنحو ١٠٠ إلى ٢٠٠ مقاتل في ميناكا وأنسونغو وغورما وتيلايري، تحت قيادة عدنان أبو وليد الصحراوي (QDi.415)<sup>(١٨)</sup>. وقد تعاون مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في بعض الهجمات الأخيرة. والتنظيم مرتبط بالجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما يشمل على الأقل تهريب قطع غيار السيارات والتعدين غير المشروع<sup>(١٩)</sup>. وكان سلطان ولد بدي، الذي استسلم في الجزائر في آب/أغسطس ٢٠١٨، ضالعا في هذه الأنشطة المدرة للدخل لصالح الجماعة<sup>(٢٠)</sup>.

٣١ - ويقود أبو مصعب البرناوي مقاتلي ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية الذين يتراوح عددهم بين ١٥٠٠ و ٣٥٠٠ مقاتل في منطقة الحدود الثلاثية في حوض بحيرة تشاد<sup>(٢١)</sup>. وقد عززت هذه الجماعة قدراتها العملياتية وأبانت عن مستوى عال من العدوان بشنها هجمات عديدة على القواعد العسكرية والبلدات. ففي الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تسببت الجماعة في مقتل أكثر من ٧٠٠ من أفراد القوات النيجيرية واستولت على معداتهم<sup>(٢٢)</sup>. ولم تعان الجماعة من أي تفهقر ملحوظ في عام ٢٠١٨، بل إنها حسّنت وضعها المالي. وتمكّنت الجماعة أيضا من تطوير قدرتها على استخدام الطائرات المسيّرة من دون طيار، وزيادة كمية وجودة موادها الدعائية، وتجنيد المزيد من المقاتلين من بين السكان المحليين، بل إنها تمكّنت أيضا من استقطاب عدد محدود من المقاتلين الإرهابيين الأجانب<sup>(٢٣)</sup>. لكن الجماعة تواجه بعض التوترات داخل قيادتها، وقد قُتل اثنان من كبار قادتها - هما مامان نور وعلي غاغا - على يد مقاتلين آخرين من الجماعة.

٣٢ - وما زالت الجماعة المحلية المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية وحركة الشباب تتعايشان في أنحاء الصومال التي تسيطر عليها الحركة. وفي منتصف عام ٢٠١٨، قامت حركة الشباب بتحرير جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب المسجونين المتعاطفين مع تنظيم الدولة الإسلامية، وسمحت لهم بالبقاء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة. وأشارت الدول الأعضاء إلى أنه بحلول منتصف ٢٠١٨، كان تنظيم الدولة الإسلامية قد نفّذ عدة هجمات محدودة نطاق وعمليات اغتيال مسؤولين حكوميين ورجال أعمال. وفي مقديشو، عزّز التنظيم أنشطته وأنشأ خلايا في سوق بكارا والمناطق المجاورة لبلدة إلاشا بياها. وأشارت الدول الأعضاء أيضا إلى وجود عناصر التنظيم في أفجوي وفي جنوب وسط الصومال<sup>(٢٤)</sup>.

٣٣ - وفي بونتلاندا، حدّدت الدول الأعضاء وجود مقاتلين تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية موزعين على مواقع داخل قندلا وبوصاصو، وقد أنشأوا في منطقة إسكوشوبان قاعدة للتدريب وتخزين الأسلحة، لا سيما تلك القادمة من اليمن. وفي عام ٢٠١٨، ازداد نشاط المنبر الإعلامي الإقليمي للتنظيم، الذي

(١٨) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٩) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٠) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢١) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٢) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٣) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٤) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

يوجد مقره في بونتلاند، حيث عزز بث الرسائل الدعائية للتنظيم وتغطية أنشطته وأخباره المحلية. ورغم استمرار أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال، فإن بعض الدول الأعضاء ترى أنه يواجه مجموعة من التحديات، منها تقلص عدد أعضائه بفعل حالات الانشقاق ووفاة عدد من مقاتليه خلال الهجمات.

### ٣ - أوروبا

٣٤ - كان عدد العائدين الذين وصلوا إلى أوروبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير منخفضا نسبيا. ولقد أظهر مخطط الهجوم الإرهابي الكبير الذي أحبط في هولندا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ أن ظاهرة "المسافرين المحبطين" ما زالت مشكلة قائمة. وتفيد الدول الأعضاء بتجدد الصلات بين أفراد في مختلف البلدان الأوروبية وتنظيم الدولة الإسلامية الأم، الأمر الذي قد يعيد إنشاء عنصر القيادة والتحكم.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تراجعت الدعاية المباشرة لتنظيم الدولة الإسلامية بينما زادت المواد المعاد استخدامها والرسائل المنشورة على شبكة الإنترنت والادعاءات التي يصعب تصديقها بشأن المسؤولية عن الهجمات. وما زالت الأدلة التوجيهية لتنظيم الدولة الإسلامية متاحة على شبكة الإنترنت. ويبدأ الهجوم الذي وقع في ستراسبورغ بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على أن تغذية نزعة التطرف لدى المجرمين داخل نظام السجون ما زالت تشكل تحديا كبيرا (انظر S/2017/573، الفقرة ١٠).<sup>(٢٥)</sup>

٣٦ - وترى الدول الأعضاء في منطقة غرب البلقان أن التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والتطرف العنيف عموما في منطقتها متوسط إلى منخفض. وتشدد الدول الأعضاء على أن جوانب من عدة هجمات محبطة مستوحاة من تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة تفتقر بطبيعتها إلى الاحتراف. وقد يعكس ذلك الاتجاه العام لدى تنظيم الدولة الإسلامية الأم للتركيز على الإيجاء بشن هجمات تنفيذها عناصر محلية قد تفتقر في بعض الحالات إلى التدريب الذي يتلقاه المقاتلون في التنظيم الأم.

٣٧ - ومنذ الإعلان عما يسمى "الخلافة"، سافر زهاء ١٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من بلدان غرب البلقان إلى منطقة النزاع في العراق والجمهورية العربية السورية. وقد أُبلغ عن مقتل ١٠٠ منهم وعودة ٣٠٠ وبقاء الآخرين في عداد المفقودين<sup>(٢٦)</sup>. ولقد سجلت جميع حالات المغادرة إلى منطقة النزاع لدى السلطات الوطنية، وغالبا ما أُطلعت عليها الجهات الشريكة على الصعيد الإقليمي. ويتبين من خيبة الأمل التي أعرب عنها بعض العائدين أثناء الخضوع للاستجواب أن تغذية نزعة التطرف لديهم في البداية لم تفلح في ترسيخ التزام أيديولوجي قوي تجاه تنظيم الدولة الإسلامية<sup>(٢٧)</sup>.

### ٤ - وسط وجنوب آسيا

٣٨ - في الوقت الحاضر، توجد معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان في الولايات الشرقية لننكرهار وكُنر ونورستان ولغمان. ويُقدَّر بأن القوام الإجمالي لتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان يتراوح بين ٢٥٠٠ و ٤٠٠٠ من المقاتلين<sup>(٢٨)</sup>. وتفيد التقارير أيضا بأن تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر على

(٢٥) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٦) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٧) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٨) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.



بعض معسكرات التدريب في أفغانستان وبأنه قد أنشأ شبكة من الخلايا في مختلف المدن الأفغانية، بما في ذلك كابل. وتحتفظ القيادة المحلية لتنظيم الدولة الإسلامية باتصالات وثيقة مع القيادة الأساسية للتنظيم في الجمهورية العربية السورية والعراق. وتجري تعيينات هامة لأفراد التنظيم من خلال القيادة المركزية، ويُستق نشر مقاطع الفيديو الدعائية. وفي أعقاب مقتل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبو سيد باجوري في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، عين مجلس قيادة تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان مولوي ضياء الحق (المعروف أيضا باسم أبو عمر الخراساني) "أميرا" رابعا للتنظيم منذ إنشائه.

٣٩ - وخلال عام ٢٠١٨، يُقدَّر أن تنظيم الدولة الإسلامية قد نفذ ٣٨ هجوما إرهابيا في أفغانستان، كان العديد منها موجها ضد أهداف بارزة، وبعضها في كابل<sup>(٢٩)</sup>. وشملت أهداف تنظيم الدولة الإسلامية قوات الأمن الأفغانية، وحركة طالبان، والأفراد العسكريين في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والصحفيين والمؤسسات الطبية، وكذلك الأقليات الدينية التي يعتبرها تنظيم الدولة الإسلامية أهدافا غير محصنة.

٤٠ - وتعرض تنظيم الدولة الإسلامية لنكسة حادة في شمال أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي تموز/يوليه ٢٠١٨، شنَّ ١٠٠٠ عنصر من حركة طالبان هجوما على مواقع تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية جوزجان، مما أسفر عن مقتل ٢٠٠ من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، في حين سلّم ٢٥٤ مقاتلا من التنظيم أنفسهم إلى القوات الحكومية وسلّم ٢٥ مقاتلا إرهابيا أجنبيا أنفسهم إلى حركة طالبان. وتقدر إحدى الدول الأعضاء بأنه قد تم القضاء على وجود تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية جوزجان، بينما تستمرُّ أقلية من الطالبان، في أماكن أخرى في الشمال - زهاء ١٧٠ مقاتلا في ولاية فارياب، و ١٠٠ في سريل، و ٥٠ في بلخ - في التعاطف مع تنظيم الدولة الإسلامية<sup>(٣٠)</sup>.

٤١ - ويسعى تنظيم الدولة الإسلامية إلى توسيع منطقة نشاطه في وسط آسيا، وقد دعا إلى شنِّ هجمات إرهابية تستهدف التجمعات العامة، ولا سيما في وادي فرغانة بمنطقة وسط آسيا. وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن مقتل أربعة أجناب كانوا يركبون دراجات في طاجيكستان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر تنظيم الدولة الإسلامية أن أحد مقاتليه كان مسؤولا عن الهجوم الذي اندلع بسببه شغب في السجن المشدّد الحراسة في خوجاند، طاجيكستان.

٤٢ - ولقد قتل على يد تنظيم الدولة الإسلامية ٢٤ شخصا وأصيب ٦٠ آخرين بجروح في جمهورية إيران الإسلامية في هجوم الأهواز بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨<sup>(٣١)</sup>.

## ٥ - جنوب شرق آسيا

٤٣ - بالرغم من فترة هادئة نسبيا، لا يزال القلق يساور الدول الأعضاء إزاء استمرار التهديد الإرهابي للجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وتشير الدول الأعضاء إلى أن الجهود الرامية إلى تعطيل الهجمات في مراحلها الأولى قد حققت بعض النجاح.

(٢٩) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٣٠) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٣١) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

٤٤ - وأعربت الدول الأعضاء عن القلق إزاء الصعوبة المتمثلة في توفير مراقبة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين أو احتجازهم بصورة مستمرة. وتعتبر إعادة المقاتلين المحتجزين حالياً في العراق والجمهورية العربية السورية عملية معقدة، وثمة مسائل مطروحة تتعلق بإعادة أفراد أسير المقاتلين المحتجزين أو المتوفين الذين قد يحتاج بعضهم إلى الإشراف وإلى خدمات اجتماعية واسعة النطاق عند العودة إلى الوطن.

٤٥ - وأعربت الدول الأعضاء عن القلق بشأن "المسافرين المحبطين"، أولئك الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى العراق أو الجمهورية العربية السورية، والذين يعودون إلى الوطن وقد عقدوا العزم على ارتكاب أعمال عنف وعلى تعزيز رسائل مفادها أن تنظيم الدولة الإسلامية يظل قوة عالمية قادرة على البقاء. وتفيد التقارير بأن بعض العائدين من منطقة النزاع لديهم مبالغ نقدية طائلة يسعون بواسطتها إلى الحصول على هويات جديدة وإقامة مشاريع تجارية. ولقد أبلغ كذلك عن حالات المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مناطق أخرى الذين يسافرون إلى جنوب شرق آسيا كوسيلة لتجنب الاحتجاز في بلدانهم الأصلية.

٤٦ - والتحقيق الذي أجرته السلطات الإندونيسية في سلسلة من الهجمات التي شنتها أعضاء في جماعة أنصار الدولة المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية أثار مخاوف من أن هذه الهجمات يمكن أن تعكس نمودجا جديداً للتفجيرات الانتحارية، وأشار إلى أن "مسافراً محبطين" إلى الخلافة كان أحد المحرضين على شن هذه الهجمات ويبدو أن دور الشباب والنساء في العمليات الإرهابية في المنطقة أخذ في التغير. فتنظيم الدولة الإسلامية لم يشجع في البداية على مشاركة المرأة، ولكنه أصبح في الآونة الأخيرة يرحب بمشاركتها المباشرة، مثلما حدث في هجمات سورابايا في أيار/مايو ٢٠١٨<sup>(٣٢)</sup>. وأشارت الدول الأعضاء إلى أن الشيبية عرضة للتجنيد وقد ثبت ضلوعها في التخطيط لشن هجمات وصنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع خلال الفترة قيد الاستعراض.

## ثالثاً - المستجندات على صعيد إجراءات التصدي للتهديد المتغير

### ألف - لمحة عامة

٤٧ - منذ تقريره السابق (S/2018/80)، واصلت الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية تعزيز وصلل وتشجيع الاستخدام الفعال للأدوات والتدابير الرامية إلى التصدي للتهديد المتغير الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك الجهات المنتسبة إليه والمناصرة له والمقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون أو المنتقلون.

٤٨ - وإنني أرحب بما تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية من عمل من أجل استعراض المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب (مبادئ مدريد التوجيهية) لعام ٢٠١٥ في ضوء تطور ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك تنظيم الاجتماع الخاص للجنة مكافحة الإرهاب الذي عقد في نيويورك في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتوفر الإضافة الملحق بالمبادئ التوجيهية<sup>(٣٣)</sup> التي اعتمدها اللجنة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، توجيهات قيّمة للدول الأعضاء

(٣٢) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٣٣) S/2018/1177.

في التصدي للتحدي المتمثل في المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين، بما في ذلك مع أفراد أسرهم المرافقين لهم، فضلا عن توفير التوجيه في المجالات التي يتناولها هذا التقرير.

٤٩ - وعند إعداد الإضافة، استندت اللجنة والمديرية التنفيذية إلى حوارهما الجاري مع الدول الأعضاء وتعاونهما مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، ومكاتب الأمم المتحدة، وآليات حقوق الإنسان، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشبكة البحوث العالمية لمكافحة الإرهاب التابعة للمديرية التنفيذية. وشمل هذا الحوار حلقة عمل مخصصة مع أعضاء الشبكة، أثناء انعقاد المنتدى بشأن المقاتلين الأجانب العائدين في الدوحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وجلسة إحاطة تفاعلية مع المجتمع المدني في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأرحب أيضا بما تبذله لجنة مكافحة الإرهاب من جهود لمواصلة هذا التعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة والأطراف المحاورة بهدف التطبيق العملي للإضافة.

٥٠ - وقد بُذلت جهود متواصلة لتعزيز الاتساق والتنسيق والفعالية في عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بحضور رؤساء كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية، أعلنت عن بدء العمل باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب باعتباره الإطار الجديد للتنسيق من أجل تعزيز العمل المشترك في جهود مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وقد حلت فرقة العمل المعنية باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب محل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وسيساعد إطلاق اتفاق التنسيق وفرقة العمل المعنية به، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، أيضا على تعزيز أثر عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الميدان، دعما لجهود الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال أعمال الرصد والتقييم المشتركة وتعبئة الموارد لهذه الجهود.

٥١ - وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، بدأ فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عمله رسميا. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، كُلف فريق التحقيق بدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية عن الجرائم التي ارتكبتها عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق عن الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وفقا لاختصاصاته التي أقرها مجلس الأمن في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨. وعلى النحو المبين في التقرير الأول للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق، المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1031)، أحرز الفريق تقدما كبيرا بالفعل في وضع إطاره المتعلق بالهياكل الأساسية والميزانية والعمل الموضوعي. ونتيجة لذلك، انتقلت العناصر الأولية لفريق التحقيق إلى بغداد في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

## باء - الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج

٥٢ - في ضوء التحديات التي يطرحها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون أو المنتقلون ومن يرافقهم من أفراد أسرهم، والعدد المتزايد من المجرمين الإرهابيين المسجونين حاليا في العديد من الدول الأعضاء، تواصل كيانات الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى إعداد استراتيجيات شاملة للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، تراعي الاعتبارات الجنسانية وعامل السن.

٥٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قامت المديرية التنفيذية بإطلاع لجنة مكافحة الإرهاب على ما استجدَّ بشأن هذه الجهود، مع التركيز على الإجراءات التي تتخذها دول حوض بحيرة تشاد من أجل التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأنشطة جماعة بوكو حرام. وشددت المديرية التنفيذية على ضرورة اتباع نهج كلي، ولاحظت نزوع دول المنطقة إلى اعتماد نهج تجزيئي، مع وضع استراتيجيات لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بصورة منفصلة عن استراتيجيات المقاضاة. وشجعت مواصلة الرصد والتقييم للاستراتيجيات التي أدخلت حديثاً في مجال الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج من أجل تحديد الممارسات الجيدة والتحديات المطروحة. وينبغي أن تتلاءم هذه الاستراتيجيات مع احتياجات الرجال والنساء والأطفال حسب نوع الجنس والسن.

٥٤ - ولا تزال دول غرب أفريقيا تواجه تحديات كبيرة في إنشاء آليات فرز فعالة للأفراد المحتجزين في سياق الجماعات الإرهابية والجرائم الإرهابية، بما في ذلك الافتقار إلى القدرات وعدم وجود نهج شامل يشمل معايير وعمليات فرز مشتركة. وتنظر بعض دول المنطقة في مبادرات تعفي أعضاء الجماعات الإرهابية من المقاضاة إذا سلموا أنفسهم إلى السلطات ولم يكونوا قد ارتكبوا جرائم خطيرة، بما في ذلك الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

٥٥ - وواصلت المديرية التنفيذية، في اتصالاتها مع الدول الأعضاء، التأكيد على ضرورة اتباع نهج شاملة متعددة الوكالات إزاء الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ترفض إفلات المسؤولين عن أعمال الإرهاب من العقاب (وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة) وتيسر إعادة إدماج الأعضاء السابقين في الجماعات الإرهابية في مجتمعاتهم المحلية. وينبغي للدول أن تستخدم عملية فرز لتحديد ما إذا كان هناك ما يُبرر التحقيق أو المقاضاة، قبل النظر في نهج بديلة. وينبغي أيضاً أن تكفل بالأطراف حالات إعفاء الأفراد الذين استسلموا من المقاضاة بصورة منهجية وبأن تكون مسألة حقوق الضحايا في الانتصاف قد عولجت.

٥٦ - وفي العديد من بلدان غرب أفريقيا، تطرح مستويات غير مسبقة من عمليات الاعتقال والاحتجاز عن الجرائم ذات الصلة بالإرهاب تحديات جديدة أمام نظم العدالة الجنائية. ونظراً إلى أن عدداً كبيراً من قضايا الإرهاب لم يبت فيها بعد، فقد احتجز المشتبه فيهم رهن المحاكمة لفترات طويلة. ولقد استحدثت بعض الدول أيضاً إجراءات خاصة للسماح بتمديد الاحتجاز السابق للمحاكمة في القضايا المتعلقة بالإرهاب، مما يثير شواغل خطيرة بشأن حقوق الإنسان.

٥٧ - وسعياً لمعالجة عدد القضايا المتراكمة، اتخذت دول غرب أفريقيا خطوات من أجل تعزيز التعاون بين هيئات إنفاذ القانون على الصعيدين الوطني والمحلي والجهات العاملة في مجال العدالة الجنائية. وفي منطقة الساحل، يتيح اتفاق التعاون القضائي المبرم عام ٢٠١٧ بين تشاد ومالي والنيجر وعنصر "الشرطة" التابع للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل فرصة كبيرة لتوطيد التعاون الإقليمي.

٥٨ - وتعرض نظم العدالة الجنائية في الدول الأعضاء أو الدول المجاورة لمناطق النزاع الشرق الأوسط أيضاً لضغط شديد نظراً إلى وجود عدد كبير من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية (أو المشتبه في أنهم من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية) وأنصاره، بما يشمل أعداداً كبيرة من النساء، حالياً رهن الاحتجاز. ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة إلى السلطات القضائية في العراق للتأكد من أنها تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

٥٩ - ولا تزال دول أعضاء كثيرة تسعى جاهدة لإدارة السجناء المدانين بارتكاب جرائم الإرهاب ومنع تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف في السجون. ويمكن أن تتفاقم مخاطر التطرف العنيف على نحو أشد إذا كانت المعاملة أثناء الاحتجاز أو ظروف الاحتجاز تتنافى مع الكرامة الإنسانية وحقوق السجناء. ولقد حدّدت المديرية التنفيذية شواغل في تعاونها مع الدول الأعضاء في غرب أفريقيا، حيث لا توجد سجون كثيرة تتوافر فيها الموارد أو التدريب اللازم لإجراء تقييمات المخاطر والاحتياجات الفردية، والكشف عن العلامات المبكرة لتغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف، أو إدارة الإرهابيين المحتجزين الشديدي الخطورة.

٦٠ - وتواجه بعض الدول الأعضاء من مناطق أخرى، بما في ذلك وسط وجنوب شرق آسيا، تحديات مماثلة، ويتعذر عليها تقييم المخاطر التي يطرحها السجناء أو احتياجاتهم تقييماً وافياً. وقد حددت المديرية التنفيذية الممارسات الجيدة في أوقيانوسيا وأمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا بشأن هذه التدابير التي يمكن أن تنظر فيها الدول الأعضاء الأخرى.

٦١ - ويشترك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية، في مشروع مشترك يهدف إلى تقديم المساعدة المكثفة حسب الاحتياجات لبناء قدرات موظفي السجون والجهات المعنية الأخرى من دول أعضاء ثلاث، بهدف تعزيز الأمن والسلامة في السجون، وتعزيز تقييم المخاطر والاحتياجات وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع. وأجرى أعضاء المشروع بعثتي استطلاع في أواخر عام ٢٠١٨.

٦٢ - ولا تزال معالجة حالة الأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب تشكل أولوية بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة. ويوجد أعداد كبيرة من الأطفال المرتبطين بأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية رهن الاحتجاز في العراق والجمهورية العربية السورية، غالباً في ظروف سيئة وبدون إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية ومع ضعف احتمال عودتهم إلى دولهم المنشأ أو دول المنشأ لآبائهم وأمهم. وقد يتعرض هؤلاء الأطفال لخطر أن يصبحوا عديمي الجنسية، على الرغم من أن لديهم جنسية أو مطالبة بجنسية في دولة عضو أو دول أعضاء.

٦٣ - ولقد دعت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، إذ أحاطت علماً مع القلق بهذه التطورات، إلى إعادة جميع الأطفال دون سن ١٨ عاماً وإعداد برامج متخصصة لحماية الأطفال من أجل ضمان إعادة إدماجهم بالكامل. وإنني أحث جميع الدول المعنية على أن تستنبط بصورة جماعية حلولاً لهؤلاء الأطفال الذي تتعرض حقوق الإنسان الواجبة لهم لتهديد خطير.

٦٤ - وتتضمن الإضافة الملحقة بمبادئ مدريد التوجيهية إرشادات بشأن عدد من المسائل المتعلقة بأثر الإرهاب ومكافحة الإرهاب على الأطفال وحقوق الأطفال. وواصل مكتب مكافحة الإرهاب عقد مشاورات إقليمية لوضع دليل المعاملة الممتثلة لحقوق الإنسان للأطفال المرافقين للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعقدت اجتماعات إقليمية للممارسين في باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفي عمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وسينجز إعداد هذا الدليل في الأشهر المقبلة.

## جيم - التعاون القضائي الدولي

٦٥ - إن الطابع عبر الوطني للتهديد المتغير الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة له يعزز الحاجة إلى توطيد التعاون القضائي الدولي، بما في ذلك في جمع المعلومات والأدلة وإدارتها وحفظها وتبادلها. وتواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة في جهودها الرامية إلى جمع أدلة مقبولة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع التي يكون تنظيم الدولة الإسلامية مسيطرا فيها. وحيثما يتعذر على موظفي العدالة الجنائية العمل في بيئات عالية المخاطر، يمكن للعنصر العسكري أن يؤدي دورا حاسم الأهمية في جمع الأدلة وحفظها وتقاسمها على نحو مشروع.

٦٦ - واستمرت المديرية التنفيذية، بالتعاون مع الكيانات الأعضاء في الفريق العامل المعني بالإجراءات القانونية وإجراءات العدالة الجنائية في مواجهة الإرهاب التابع لفرقة عمل اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب - لاهاي، في وضع مبادئ توجيهية لتيسير تقاسم واستخدام ومقبولية المعلومات والأدلة التي يقوم العنصر العسكري بجمعها. وسوف تتضمن المبادئ التوجيهية، في جملة أمور، توجيهات بشأن ضمان تسلسل عهدة الأدلة التي يجمعها العنصر العسكري وتسلط الضوء على مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي ينبغي للسلطات الوطنية المختصة أن تمتثل لها فيما يتعلق بجمع المعلومات والأدلة من جانب العنصر العسكري وإدارتها وحفظها وتقاسمها.

٦٧ - وقد دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وضع نموذج أساسي للإبلاغ ليستخدمه الذين يجرون أول اتصال مع عضو في جماعة إرهابية. والنموذج، الذي وُضع بالشراكة مع السلطات العسكرية والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، سيساعد على حفظ سلسلة الأدلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ساعد مكتب المخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية الكاميرون في الترويج لاستخدام النموذج على الصعيد الوطني.

٦٨ - ولا يزال حفظ واستخدام الأدلة الرقمية التي يمكن الحصول عليها مقدمي خدمات الاتصالات يشكل أولوية بالنسبة للعديد من الدول في إطار التحقيق في الجرائم الإرهابية ومقاضاة مرتكبيها. ومن أجل دعم جهود هذه الدول، قام مكتب المخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية والرابطة الدولية للمدعين العامين بإطلاق دليل عملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويشكل هذا الدليل أداة مرجعية للممارسين الذين يلتمسون التعاون عبر الحدود فيما يتعلق بالأدلة الرقمية. وبوشر أيضا بسلسلة من أنشطة التدريب العملية المرتبطة بذلك للدول الأعضاء.

٦٩ - وعلى الرغم من أعمال العنف الجنسي العديدة والموثقة جيدا التي ارتكبتها أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة له، لم تجر أي ملاحقات قضائية فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي المرتكبة من جانب الجماعات الإرهابية. وأحث جميع الدول الأعضاء على محاكمة عناصر تنظيم الدولة الإسلامية على جرائمهم، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي والاتجار بالأشخاص، والقيام بذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي ذات الصلة، بما فيها مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما معايير المحاكمة العادلة والمحاكمة وفق الأصول القانونية. وينبغي

أيضا لأية دولة تستضيف لاجئين من ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية كغالبية أن تحصر أجهزة الادعاء المحلية على تزويد هؤلاء الأفراد بسبل الوصول إلى العدالة الرسمية بطريقة مراعية للضحايا.

٧٠ - وعمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع مع فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع من أجل دعم الجهود التي يبذلها العراق من أجل تحقيق العدالة في جرائم العنف الجنسي المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية ومحاسبة مرتكبيها. وعمل الفريق أيضا مع المجتمع المدني ومنظمات الضحايا لضمان تمكّن ضحايا تلك الجرائم من المشاركة في العمليات القضائية في المستقبل.

٧١ - وبالنظر إلى هذه التحديات المتعلقة بالإثبات وإلى سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية عبر الحدود الإقليمية من مناطق النزاع، ينبغي للدول الأعضاء من منطقة الشرق الأوسط أن تنظر في توسيع نطاق تعاونها ليتجاوز الدول المجاورة أو الدول المتنفقة معها في الرأي، مما يعزز قدرتها على التعاون الفعال في المسائل الجنائية. وقد أوصت المديرية التنفيذية بأن تنظر الدول في المعاهدات المتعلقة بالتعاون في المسائل الجنائية مع جميع الدول، وفقا لمبادئ سيادة القانون ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي أن تنظر الدول أيضا في وضع قوانين، مع توفير الضمانات المناسبة، لتمكين المحاكم من استخدام المعلومات التي يتم تقاسمها عن طريق التعاون فيما بين أجهزة الشرطة أو بين الجيش والشرطة، حيث يتم جمع هذه المعلومات في إطار الامتثال لأحكام القانون الوطني والقانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٧٢ - ويعد الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان أساسيا للتعاون الدولي الفعال ومكافحة الإرهاب بفعالية. وفي هذا الصدد، أرحب بتقرير المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (A/73/361). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وسعيا إلى زيادة تعزيز قدرات الدول الأعضاء، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعقد حلقة العمل الختامية ضمن دورة تدريب المدربين التي عقدها على الصعيد الإقليمي بشأن الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان في تدابير العدالة الجنائية الخاصة بالتصدي للإرهاب، لفائدة ست دول من منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

## دال - مكافحة تمويل الإرهاب

٧٣ - في ضوء منهجية التمويل المتغيرة التي يتبعها تنظيم الدولة الإسلامية، ثمة حاجة إلى توشي نهج شامل ومنسق لمكافحة تمويل الإرهاب. ويتمثل أحد العناصر ضمن هذا النهج في استحداث تدابير لتجميد الأصول وتنفيذها بفعالية عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وواصلت المديرية التنفيذية التشجيع على إدراج هذا العنصر في إطار عملها مع الدول الأعضاء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اعتمدت تونس قائمتها الأولى للتسميات الإرهابية المحلية، مما يمثل تويجا لعملية مشتركة دعمها مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وعقد مكتب مكافحة الإرهاب حلقات عمل تدريبية وطنية بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) للمسؤولين التنظيميين وكيانات القطاع الخاص في منغوليا وموريشيوس.

٧٤ - وتواصل الدول الأعضاء الكائنة في مناطق النزاع في الشرق الأوسط أو المجاورة لها اتخاذ خطوات لمواجهة التدفقات المالية الداخلة والخارجة الخاضعة لتحكم تنظيم الدولة الإسلامية أو المرتبطة به. ومع ذلك، ففي العديد من الدول، لم تُستحدث لوائح أو قوانين لمكافحة تمويل الإرهاب إلا في الفترة الأخيرة نسبيًا، مما أدى إلى انعدام الخبرة في صفوف المؤسسات ووكالات إنفاذ القانون والنظم القضائية مما يمنعها من التحقيق والمقاضاة بشكل كامل في جرائم تمويل الإرهاب.

٧٥ - ومن أجل تعزيز تلك الخبرة، يواصل مكتب المخدرات والجريمة مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء وتعهّد فريق مشترك بين الوكالات للمدرّبين في مجال مكافحة تمويل الإرهاب ومنهّج تدريب محلي الطابع لمكافحة تمويل الإرهاب. كما اضطلعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بمبادرات لتعزيز قدرات المهنيين في مجال التراث الثقافي والسلطات المكلفة بإنفاذ القانون والاختصاصيين في مجال الخدمات المالية من أجل المساعدة في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية بوصفه مصدرا لتمويل الإرهاب. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظمت اليونسكو برنامج تدريب في باريس لهيئات القضاء وإنفاذ القانون الأوروبية، بهدف المساعدة في حماية التراث الثقافي في حالة النزاع المسلح.

٧٦ - كما أن زيادة التعاون الإقليمي والدولي بالغة الأهمية لكشف ومنع تدفق الأموال والسلع إلى تنظيم الدولة الإسلامية ومنه. وتعاون مكتب مكافحة الإرهاب مع فريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لإعداد خطة تشغيلية إقليمية لمكافحة تمويل الإرهاب، اعتمدت في الاجتماع العام الذي عقده الفريق على المستوى الوزاري في سيشيل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويعمل مكتب مكافحة الإرهاب حاليا مع الفريق لتنفيذ خطة تنفيذية لمكافحة تمويل الإرهاب على الصعيد الوطنية.

### تحديات جديدة

٧٧ - حددت المديرية التنفيذية، أثناء بعثات التقييم التي أوفدتها باسم لجنة مكافحة الإرهاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الإشرافَ المحدود على خدمات الدفع بواسطة الأجهزة المحمولة في غرب أفريقيا باعتباره خطرا محتملا على مكافحة تمويل الإرهاب. وقد ساعد النمو السريع في استخدام الدفع بواسطة الأجهزة المحمولة على تعزيز الإدماج المالي، ولكن الدول الأعضاء قد كشفت عن حدوث تحويلات لأموال بواسطة أجهزة محمولة تتصل بالعديد من الهجمات الإرهابية في المنطقة. وحتى في حال وضع اللوائح اللازمة، فإن الضوابط على مرسلي الأموال ومتلقيها لا يتم تنفيذها بفعالية دائما.

٧٨ - ويبدو قطاع تعدين الذهب الحرفي في غرب أفريقيا أيضا معرضا لخطر استغلاله لأغراض تمويل الإرهاب. ومن المعروف أن الجماعات الإرهابية، بما فيها تلك المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية، تعمل في المناطق حيث يتم استخراج الذهب بالوسائل الحرفية، ويتسم استخراج الذهب بأهمية متنامية لاقتصادات بعض دول غرب أفريقيا. ودعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى وضع مزيد من ضوابط بذل العناية الواجبة وزيادة التوعية لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في هذه الصناعة.

٧٩ - وتتصدى الدول الأعضاء بصورة متزايدة للخطر المحتمل المتمثل في إساءة استخدام العملات المشفرة لأغراض إجرامية وإرهابية. واستحدثت بعض الدول لوائح جديدة لإخضاع منتديات التبادل ومقدمي خدمات المحفظة الرقمية للوائح المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، مما يستلزم ترخيصهم أو تسجيلهم من جانب السلطات الوطنية. ولضمان أن تكون هذه الاستجابة منسقة، اعتمدت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تعريفا منقحا لـ "الأصول الافتراضية" و "مقدمي



خدمات الأصول الافتراضية“ خلال الاجتماع الذي عقدته بكامل هيئتها في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

### الجريمة المنظمة

٨٠ - لا تزال معالجة الصلة المحتملة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل أولوية بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وفي البيان الذي أُدرج به أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (انظر A/73/PV.6)، شددت على أن الإرهاب مرتبط بشكل متزايد بالجريمة المنظمة الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، والمخدرات والأسلحة، والفساد. وفي تقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن الاتجار بالأشخاص في النزاعات المسلحة<sup>(٣٤)</sup>، لاحظت مع القلق أن أعمال العنف والاستغلال الجنسيين التي يرتكبها الإرهابيون، والتي تعتبر من أشكال الاتجار بالأشخاص، لا تزال ترتكب في مناطق النزاع.

٨١ - ولا تزال معالجة الصلة بين الجريمة والإرهاب، على نحو ما طلبه المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ (S/PRST/2018/9)، تمثل أولوية بالنسبة للجنة مكافحة الإرهاب. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقدت اللجنة، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، جلسة إحاطة مفتوحة بشأن هذا الموضوع، ركزت فيها على الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة.

٨٢ - وجرى أيضا تناول الصلة بين الجريمة والإرهاب في الاجتماع الأول لفريق الخبراء العامل المعني بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي نظمته مجلس أوروبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تشاركت المجموعة الأوروبية - الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال في تنظيم حلقة عمل للخبراء بشأن استخدام عائدات الجريمة لتمويل الإرهاب.

### هاء - إدارة الحدود وإنفاذ القانون

٨٣ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، واصلت المديرية التنفيذية تقييم تنفيذ نظم المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب من جانب الدول الأعضاء وجمعت الممارسات الجيدة في هذا الصدد. ومنذ صدور تقريره الأخير، لم يتم إلا عدد قليل من الدول الإضافية باستحداث تدابير تفرض على شركات الطيران تقديم معلومات مسبقة متعلقة بالركاب، وفقا لمعيار منظمة الطيران المدني الدولي لعام ٢٠١٧ بهذا الشأن. أما عدد الدول التي طورت القدرة على جمع وتجهيز وتحليل بيانات سجلات أسماء الركاب، فهو أقل من ذلك، إذا لا تبلغ نسبته إلا ١٠ في المائة تقريبا من الدول الأعضاء. وتُعزى مستويات التنفيذ المنخفضة نسبيا على ما يبدو للافتقار إلى الموارد أو القدرات أو الخبرات.

٨٤ - وفي هذا الصدد، قام مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع المديرية التنفيذية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنظمة الطيران المدني الدولي، بوضع مشروع متعدد السنوات، أطلق في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، يهدف إلى تعزيز قدرة

الدول الأعضاء على استخدام بيانات المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب لمنع سفر الإرهابيين. والمشروع، الذي يدعم الدول الأعضاء في جمعها وتحليلها لهذه البيانات، يزداد الدول بالبرمجيات اللازمة (التي وضعتها هولندا) التي يمكن أن تستخدمها شركات الطيران لتزويد سلطات إنفاذ القانون بالبيانات لأغراض تحليلها. كما أنه يوجه الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى اعتماد الأطر القانونية والإدارية التي تتيح نقل وتجهيز واستخدام بيانات الركاب ووضع الضمانات المناسبة للامتثال للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان ومعالجة مسائل التنازع بين القوانين. ويُتوقع أن تبدأ بعثات التقييم وبناء القدرات في الأسابيع الأولى من نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٨٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قام مكتب مكافحة الإرهاب، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق الأمم المتحدة القطري في تركمانستان، بتنظيم حلقة عمل تدريبية إقليمية في عشق أباد بشأن الممارسات الجيدة في مجال أمن الحدود وإدارتها. وستعقد حلقة العمل في إطار أنشطة بناء القدرات الأساسية التي يشرف عليها برنامج إدارة أمن الحدود على الصعيد العالمي التابع لمكتب مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي أطلق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٨٦ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، ظل تشجيع استخدام البيانات البيومترية وتقاسمها على نحو مسؤول أولوية كبيرة بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وواصل مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية التوعوية بأهمية استخدام البيانات البيومترية وتقاسمها على نحو مسؤول في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال الترويج للخلاصة التي أعدتها الأمم المتحدة للممارسات الموصى بها في هذا المجال. وشارك الكيانان في المؤتمر العالمي لمعهد البيانات البيومترية الذي عُقد في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ويعتزمان تقديم إحاطة في هذا الشأن إلى الدول الأعضاء في آذار/مارس ٢٠١٩.

٨٧ - وعرض مجلس الأمن أيضا، في قراره ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، الاحتياجات المتصلة بوضع قوائم مراقبة أو قواعد بيانات بالأشخاص المشتبه في أنهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ودعا إلى تعزيز تبادل المعلومات عبر الحدود. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نظمت المديرية التنفيذية مناسبة في نيويورك للبحث في التحديات المحتملة لحماية الخصوصية والبيانات. وسلطت المناقشات الضوء على ضرورة احترام الدول الأعضاء لمبادئ الضرورة والتناسب، وإنشاء آليات مستقلة للرقابة، واستحداث أطر قانونية فعالة لحماية البيانات.

٨٨ - ولا تزال حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية أولوية، إذ يواصل تنظيم الدولة الإسلامية ومناصروه تخطيط أو شن الهجمات على الأهداف التي يسهل استهدافها، وكثيرا ما يكون ذلك باستعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في سنغافورة، قام مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية، بالشراكة مع الإنترنتبول، بتنظيم حلقة العمل الأولى ضمن سلسلة من حلقات عمل إقليمية للتوعية بقرار مجلس الأمن ٢٣٤١ (٢٠١٧)، بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية، وتعزيز تنفيذه.

٨٩ - ويزداد قلق الدول الأعضاء، بما في ذلك دول منطقة الساحل، من استخدام الإرهابيين للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويمكن لمنع استخدام هذه الأجهزة أن ينطوي على تحديات كبيرة. فالمواد المزدوجة الاستخدام يمكن تصديرها إلى الدول التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية، أو يمكن سرقة المعدات أو المواد

أثناء الهجمات التي تستهدف مواقع التشييد أو التعدين. وينبغي بذل جهود دولية منسقة لتعزيز تبادل المعلومات وكفالة تحديث وإنفاذ الأطر التنظيمية للمتفجرات التجارية والسلع ذات الاستخدام المزدوج والنظر في اتخاذ تدابير تنشئ التزاما على تجار التجزئة وشركات التعدين والتشييد بالإبلاغ عن المشتريات المشبوهة أو السرقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تشارك معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمديرية التنفيذية في تنظيم حلقة دراسية للخبراء في نيويورك بشأن تنفيذ القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧) ومنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

## واو - مناهضة الخطاب الإرهابي وإشراك المجتمعات المحلية في نهج مكافحة التطرف العنيف

٩٠ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تشجيع الحكومة ككل والمجتمع ككل على منع ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك في أوساط المجتمع المدني والنساء والشباب. وفي منتدى الأمم المتحدة العالمي الثامن لتحالف الحضارات المعقود في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تشاطر أكثر من ١٠٠ من القادة الشباب (٥٤ من النساء و ٤٩ من الرجال) من ٦٤ دولة خبراتهم وممارساتهم الجيدة، بما في ذلك في مجال محور الأمية الإعلامية والمعلوماتية.

٩١ - ولا يزال قطاعا الشباب والتعليم محور تركيز بالنسبة للعديد من برامج منع ومكافحة التطرف العنيف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظم مكتب مكافحة الإرهاب واليونسكو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في موريتانيا بشأن دور التعليم في منع التطرف العنيف. وفي العراق، أطلقت منظمة اليونسكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ برنامجا لقطاع التعليم في إطار مبادرة "إعادة إحياء روح الموصل"، لتزويد الشباب بالفرص الاقتصادية من خلال ترميم المدينة القديمة والمعالم الأثرية والمواقع الأثرية.

٩٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قامت منظمة اليونسكو بتنظيم دورات تدريبية للمتعلمين والكوادر التعليمية والجهات المعنية صاحبة المصلحة في دول الساحل وآسيا الوسطى ونسقت مشروعاً مشتركاً مع مكتب مكافحة الإرهاب بشأن منع التطرف العنيف في الأردن وتونس وليبيا والمغرب، يتم في إطاره تدريب الصحفيين الشباب وأعضاء رابطات وسائط الإعلام المجتمعية. ويسعى المشروع إلى تعزيز التفكير النقدي بشأن الرسائل الإعلامية وتشجيع مزيد من الاستعمال الأخلاقي لوسائل التواصل الاجتماعي.

٩٣ - كما اعترفت كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بدور وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في منع ومكافحة التطرف العنيف. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية حلقة عمل للعاملين في وسائط الإعلام، في بانغي، بشأن مكافحة الكراهية الدينية والعرقية والتحرير على العنف، مما أسفر عن إنشاء لجنة لمنع التحريض على العنف.

٩٤ - ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧) و ٢٣٩٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، واصلت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص جهودها التعاونية من أجل مكافحة استغلال تنظيم الدولة الإسلامية لوسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت. وتنطوي هذه الاستجابة على جهود متضافرة ترمي إلى عرقلة نشر الدعاية من جانب تنظيم الدولة الإسلامية، وكثيراً ما يكون ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب حملات

الخطاب المضاد أو البديل. وفي عدد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ من نشرة Trends Alert<sup>(٣٥)</sup>، أشارت المديرية التنفيذية إلى أنه رغم أن هذه الجهود صعبت بشكل متزايد على تنظيم الدولة الإسلامية استغلال منتديات وسائل التواصل الاجتماعي، فإنها قد تسببت بزيادة في استخدام تنظيم الدولة الإسلامية للمنتديات الأصغر حجما والأقل بروزا لتخزين المواد وتبادلها.

٩٥ - ونظرا لأن المنتديات الأصغر حجما تكون أقل قدرة على تخفيف حدة المحتوى الذي يتم تحميله وعلى تلبية طلبات الدول الأعضاء على نحو يمثل لحقوق الإنسان، فقد واصلت المديرية التنفيذية ومبادرتها لتسخير التكنولوجيا لمكافحة الإرهاب العمل مع المنتديات التكنولوجية الأصغر حجما من أجل زيادة الوعي بالمخاطر المحتملة وتقديم الدعم العملي. وقد نظمتا، بالشراكة مع منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب، حلقتي عمل هما الأخيرتان ضمن سلسلتها من حلقات العمل على الصعيد العالمي، عُقدت الأولى في تل أبيب، بإسرائيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والثانية في برلين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٩٦ - وواصلت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وضع وتنفيذ المبادرات الرامية إلى مكافحة الخطاب الإرهابي. وواصلت منظمة اليونسكو حملتها على وسائل التواصل الاجتماعي "متحدون مع التراث"، التي تهدف إلى مكافحة الدعاية الإرهابية عن طريق وضع نماذج تحتذى في مجالي الثقافة وحماية التراث. وسعت مبادرة *Redirect Method*، وهي مبادرة تعاونية متعددة أصحاب المصلحة، إلى تحديد الجماهير المهتمة برسائل تنظيم الدولة الإسلامية وإعادة توجيهها نحو مقاطع فيديو تناقض هذه الرسائل أو تتضمن خطابا بديلا.

٩٧ - ودعمت كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة الدول الأعضاء في وضع خطط عمل وطنية أو إقليمية لمنع التطرف العنيف. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نشر مكتب مكافحة الإرهاب دليلا مرجعيا بعنوان "وضع خطط عمل وطنية وإقليمية لمنع التطرف العنيف"، يحدد المبادئ العامة التي يمكن أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية للحكومات والمنظمات الإقليمية التي تسعى إلى وضع خطط العمل الخاصة بها، على النحو الذي اقترحتة الجمعية العامة في قرارها ٢٩١/٧٠ و ٢٨٤/٧٢. ودعمت المديرية التنفيذية ومكتب مكافحة الإرهاب وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفريق الأمم المتحدة القطري في مالي إطلاق الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المالي وخطة عمل قطاعية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

## رابعاً - ملاحظات

٩٨ - إن استمرار تحوّل تنظيم الدولة الإسلامية إلى شبكة سرية لها فروع إقليمية مختلفة وقيادة مركزية، واحتفاظها بخبرة في مجال الأسلحة، وفي مجالي التمويل وتكنولوجيا المعلومات، يمكن استغلالها للنهوض بأهداف هذه الجماعة وتقويض جهود الحكومة فيما يتعلق بتقديم الخدمات وتحقيق الاستقرار والمصالحة والتعمير. وستواصل منظومة الأمم المتحدة دعمها للدول الأعضاء في التصدي لهذا التحدي.

(٣٥) [https://gallery.mailchimp.com/8343c3b932a7be398ceb413c9/files/ffbb7fe9-5a06-4390-8861-](https://gallery.mailchimp.com/8343c3b932a7be398ceb413c9/files/ffbb7fe9-5a06-4390-8861-50e488ccad69/CTED_Trends_Alert_November_2018.pdf)

[50e488ccad69/CTED\\_Trends\\_Alert\\_November\\_2018.pdf](https://gallery.mailchimp.com/8343c3b932a7be398ceb413c9/files/ffbb7fe9-5a06-4390-8861-50e488ccad69/CTED_Trends_Alert_November_2018.pdf)

٩٩ - وأرحبُ بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، المنتقلين منهم والعائدين، بدعم من الأمم المتحدة من خلال مشاريع تركز على المجالات ذات الأولوية المبينة في قرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، بما في ذلك استراتيجيات المقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وأشجع مكتب مكافحة الإرهاب على توفير محفل يمكن من خلاله تبادل الخبرات ذات الصلة والممارسات الجيدة، بغية تعزيز العمل المنسق من أجل تلبية الاحتياجات المستمرة للدول الأعضاء.

١٠٠ - ومما يبعث على التفاؤل التنسيق المتزايد في المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء، وأتوقع أن يسهم الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب في زيادة تعزيز هذه الجهود من خلال دعم التعبئة المشتركة للموارد والبرمجة المشتركة. وأشجع الدول الأعضاء على الاستفادة على أفضل وجه من الخبرات التي تتيحها كيانات الأمم المتحدة من خلال هذا الاتفاق العالمي، وعلى استغلال المناسبات الإقليمية الموضوعية المقبلة التي ستُعقد بشأن مكافحة ومنع الإرهاب والتطرف العنيف، في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨، كوسيلة للاستفادة من هذه الخبرات والتماس مزيد من الدعم.